الاجتماع التشاوري الإقليمي حول تغير المناخ تحضيراً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩

٢٢-٢١ آذار/ مارس٢٠١٩، بيروت، لبنان.

الكلمة الافتتاحية للسيد منير ثابت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا

...

معالي السفير السيد جمال الدين جاب الله، السفير المفوّض - جامعة الدول العربية

أصحاب السعادة، الحضور الكريم،

صباح الخير،

أرحب بكم في بيروت وأشكر حضوركم للاجتماع التشاوري الإقليمي حول تغيّر المناخ □من إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في بيروت من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيُعقد في نيويورك من ٩ إلى ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٩. يتمحور المنتديان هذا العام حول "تمكين الناس و □مان الشمولية والمساواة" حيث سيُراجع عن كثب الهدف الثالث عشر حول العمل المناخي، وكذلك الأهداف الرابع والثامن والعاشر والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بالإ □افة الى رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

يشكّل تغير المناخ قضية محورية هذا العام. فبالإ □افة إلى مراجعة الهدف المعني بتغيّر المناخ يستضيف الأمين العام للأمم المتحدة "قمة العمل بشأن المناخ" في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وستبلور الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2019 آليات تنفيذ اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ بشكلها النهائي قبل دخولها حيّز التنفيذ في عام ٢٠٢٠.

وفي هذا الإطار يهدف اجتماعنا اليوم تعزيز العمل العربي المشترك في إعداد ورقة حول قضايا وأولويات تغيّر المناخ في المنطقة العربية لتُرفع نتائجها إلى المحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

السيدات والسادة .....

إنّ منطقتنا العربية من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة لتغيّر المناخ مثل ازدياد حدة الجفاف والتصحّر وشُحّ الموارد المائية، وزيادة ملوحة المياه في الخزّانات الجوفية الساحلية نتيجة تداخل مياه البحر وارتفاع منسوبها. وقد تؤدي هذه التأثيرات إلى انتشار الأوبئة والأمراض وتدهور الصحة العامة خاصةً في المجتمعات المهمّشة والهشّة. وأظهرت دراسات الاسكوا التي تجريها مع الجهات الشريكة من خلال مبادرة ريكار أنّ من المتوقع استمرار تزايد متوسط درجة الحرارة في المنطقة العربية حتى نهاية القرن من درجتين إلى ٥ درجات مئوية طبقاً للسيناريوهات المختلفة. كما اشارت النتائج الى حدوث تغيّر في معدلات هطول الامطار وزيادة تواتر وشدة الظواهر المناخية المتطرفة وحدوث الفيضانات والجفاف والموجات شديدة الحرارة في العديد من دول المنطقة.

ومن المتوقع أن يكون لهذه التغيرات المناخية انعكاسات سلبية على التنمية وازدياد قابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بما سينتج عنها من ضغوط على البيئة والموارد الطبيعية. وتكمن أهمية وإشكالية قضية تغيّر المناخ

من كونها قضية تطال قطاعات مختلفة مثل الزراعة والمياه والطاقة وغيرها. لذلك، لا يمكن التعامل مع تغيّر المناخ كقضية منعزلة وقائمة بذاتها، ولابد من أن تتضافر جهود المعنيّين جميعهم على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي لو ع استراتيجيات متكاملة للتكيّف والتخفيف من آار تغيّر المناخ.

ومن أبرز تحديات وأولويات التصدي لتغيّر المناخ في منطقتنا العربية هو و ع آليات لتوفير التمويل لأنشطة التكيّف والتخفيف وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتحقيق الترابط بين السياسات.

فعلى صعيد التمويل، تعزز اتفاقية باريس (المادة ٤) تحقيق التوازن بين تمويل مشروعات التخفيف والتكيّف من مصادر التمويل من آليات الاتفاقية مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيّف. وهنا لا بدّ من التشديد على أهمية تمويل مشروعات التكيّف في منطقتنا التي تعاني من التصحّر وشُحّ الموارد المائية التي باتت أكثر عر ة لتأيرات تغيّر المناخ، وعلى أهمية دعم الدول في مجال إعداد مشاريع التكيّف مع آار تغيّر المناخ للحصول على تمويل من المصادر المختلفة في إطار تنفيذ اتفاقية باريس.

أمّا فيما يخص بناء القدرات، يتطلب التعامل مع تزايد الظواهر المناخية الأكثر تطرفاً تنمية قدرات البلدان في مجال دراسة تأيرات هذه الظواهر على القطاعات المختلفة وعلى المجتمعات وخاصةً الهشّة منها، وإنشاء أجهزة الإنذار المبكر والربط بين أدوات دراسة تأيرات تغيّر المناخ وآليات الحدّ من مخاطر الكوارث والتفاعل بينها لتقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية.

أمّا على صعيد التكنولوجيا، فلا بدّ من تعزيز البحث والابتكار وخاصةً في مجال الطاقة المتجددة التي توفر فرصاً واعدة، لأن منطقتنا غنية بموارد الطاقة

الشمسية وطاقة الرياح، ومن شأن الابتكار في تقنيات الطاقة النظيفة أن يساعد الدول العربية على تخفيض الانبعاثات. ولا بدّ من تعزيز الترابط بين آلية التكنولوجيا وآلية التمويل بطرق عملية لدعم المساعي الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة.

كما من الضروري تعزيز ترابط وتكامل السياسات القطاعية على المستوى الوطني، وخاصةً بين المياه والطاقة والغذاء على مستوى التخطيط ووضع السياسات وتنفيذ البرامج، وربطها باستراتيجيات تغيّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث في إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

الحضور الكريم،

منذ اعتماد الإعلان العربي الأول حول تغيّر المناخ الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دعمت الإسكوا الدول الأعضاء في أربعة مواضيع رئيسية وهي تقييم تغيّر المناخ، والتكيُّف، والتخفيف من آثاره وتطوير القدرات التفاوضية حول قضايا تغيّر المناخ. وفي هذا الإطار أصدرت الاسكوا وشركاؤها التقرير العربي حول تقييم آثار تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثُّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، مبادرة "ريكار" في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بالإضافة الى سلسلة من التقارير العلميّة والمواد التدريبية حول طرق النمذجة الإقليمية المناخية والهيدرولوجية في المنطقة العربية، كما صدرت أدلة حول كيفية إعداد استراتيجيات التكيُّف مع آثار تغير المناخ في خمسة قطاعات رئيسية

وهي الزراعة والبيئة والصحة والمستوطنات البشرية والتنمية الاقتصادية. أعدّت الاسكوا دراسات حول استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة وزيادة كفاءة الطاقة لدعم جهود الدول في تخفيض الانبعاثات والتخفيف من آثار تغير المناخ. كما تدعم الاسكوا المفاوضين العرب حول قضايا تغير المناخ من خلال ورش عمل تُستعرض فيها المستجدات والملفات الانيّة في جدول أعمال مؤتمرات الاطراف حول تغيّر المناخ.

هذا وقد أقرّت الدول الأعضاء في الاسكوا في الدورة الوزارية الثلاثين في حزيران/يونيو ٢٠١٨ إنشاء مركز عربي لسياسات تغيُّر المناخ تستضيفه الاسكوا. سيركّز المركز في مجالات عمله على استمرار دعم الاسكوا والجهات الشريكة للدول العربية في صياغة سياسات واستراتيجيات التكيُّف والتخفيف من آثار تغير المناخ بناءاً على التقييمات والدراسات العلمية ذات العلاقة.

الحضور الكريم،

أتمنى لحضراتكم اجتماعاً مثمراً ومناقشات حرية تنتج عنها وثيقة ختامية تجسّد وجهات النظر والاولويات الإقليمية حول قضايا تغير المناخ.

كما أتمنى لكم إقامة سعيدة في بلدكم الثاني لبنان وانتهز هذه الفرصة لأهنئ جميع السيدات الفاضلات والأمهات العزيزات بمناسبة عيد الأم الذي يتوافق مع بداية اجتماعنا اليوم، وكل عام وحضراتكم جميعاً بخير.